اسم المصدر عند الأصوليين مقاربة لغوية دلالية

م . د: مقداد علي مسلم العميدي
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف

The Philologists' Noun of the Infinitive: Lingua-Semantic Approach

Teacher . Dr : Muqdad Ali Muslim Al-Ameedee
Directorate General of Education in Najaf
muqdadalameedee@gmail.com

الملخص

عُني الأصوليون بكثير من المسائل اللغوية؛ وذلك لحاجتهم إليها في خضم تعاطيهم مع النصوص الشرعية ومحاولتهم الوصول إلى مقاصدها؛ ولأن غايتهم من دراسة اللغة تختلف عن غايات النحويين واللغويين، امتازت بعض مناقشاتهم بعمق البحث وشدة العناية بالمعنى والتباينات الدلالية.

ومن تلك المناقشات الحصيفة ما ذكروه وأثاروه في دراستهم لظاهرة الاشتقاق والمشتقات على نحو قد جاوزوا الصرفيين في بعض المواضع، ونحن في هذا البحث نتتبع آراءهم فيما اصطلحوا عليه (اسم المصدر)، ونوازنها بآراء اللغويين؛ لنخلص بعدها إلى تصور بيني يسهم في فهم أدق للصيغ العربية ومعانيها الوظيفية، ويضع أيدينا على مقاربات لغوية لما تبناه الأصوليون في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: المصدر، اسم، دلالة، الأصوليون، مقاربة.

Abstract

Philologists were concerned with many linguistic issues; This is because they need it during the process of dealing with religious texts in trying to reach their goals. As their goal of studying language differs from the goals of grammarians and linguists, some of their discussions were characterized by the depth of research and the intense attention to meaning and semantic contrasts.

Among those wise discussions is what they mentioned and raised in their study of the phenomenon of derivation and derivatives in a way that went beyond the morphologists in some aspects. In this research, the researcher traces their opinions on what they have termed (the noun of the infinitive), and compare them with the opinions of linguists to conclude a more accurate understanding of the Arabic forms

and their functional meanings, and gives readers access to linguistic approaches to what the philologists have adopted in this regard.

Key words: noun, the Infinitive, the Philologists, Approach.

المقدمة:

بأسماء الله التي ملأت أركان كل شيء، فاستقام بها الوجود، وقد تجلت بحقائقها في صفوة الأنام، محمد المصطفى وآله الطيبين الكرام، عليهم أفضل الصلوات وأتمُّ السلام.

أما بعد، فلم تكن دراسة بعض أسرار العربية حكرا على علماء اللغة، بل تجاذبها بالبحث طوائف أخرى من العلماء مستندين إلى مرجعيات ثقافية مغايرة لتلك التي يستند إليها اللغويون، وفي النتيجة جالوا ببحثهم في مساحات مهمة ربما لم يطلها الدرس اللغوي بمختلف فروعه ومجالاته، ومن هنا برزت الحاجة العلمية إلى دراسات لغوية وبينية تستهدف جهود غير اللغويين لتقييمها والاستفادة من صحيفها في فهم إعجاز العربية وفرادتها التعبيرية.

وفي طليعة أولئك العلماء يبرز الأصوليون الذين اضطلعوا بمناقشات لغوية مستفيضة بغية الوصول إلى دقائق النصوص الشرعية والوقوف على دلالاتها ومقاصدها، حتى قيل فيهم: "**إنهم لغويون وزيادة**"، ونحن في هذا البحث نحاول أن نتبين حقيقة هذه المقولة في الواقع العلمي عبر استعراض آراءهم واستقصاء مطارحاتهم في موضوع (اسم المصدر) ومحاكمتها لغويا ودلاليًا، عسى أن تمنحنا تلك الآراء تصورًا يحيطنا بدقائق استعمالات الصيغة العربية ومعانيها الوظيفية.

وقد استقام بحثنا في ثلاثة مباحث فخاتمة، خصَّ المبحث الأول باستكشاف أهم معالم الدرس الصرفي عند الأصوليين واستعراض بعض نظرياتهم في دراستهم للصيغ واشتقاقها، ويمكن القول إن هذا المبحث يمثل مهادا نظريا لا بد منه قبل الشروع بالمبحثين اللذين يلياه.

أما المبحث الثاني فنستبين فيه مفهوم اسم المصدر عند الأصوليين، وسماته الخلافية التي تميزه عن المصدر عندهم، وما يتصل بذلك وينبني عليه من أحكام دلالية قرروها في هذا الشأن.

وفي المبحث الثالث يسعى الباحث مفتشا في مصنفات اللغويين وكلماتهم، للوقوف على ما يمكن عدُّه تمثلات لغوية ودلالية لمفهوم اسم المصدر ودلالاته عند الاصوليين.

وقد ذُيِّل البحث بخاتمة سُطِّرت فيها النتائج التي خلُص إليها البحث.

المبحث الأول: مهاد في معالم الدرس الصرفي عند الأصوليين

للأصوليين منهجهم وأسسهم وآلياتهم الخاصة في دراسة الصيغ الصرفية والاشتقاق، فيجدر بنا قبل الولوج في تفاصيل موضوع (اسم المصدر) ومناقشة مسائله عندهم أن نحيط إجمالا بأهمِّ معالم الدرس الصرفي التي

تكشح الغموض عن طبيعة المنهج الأصولي، وتؤسس لما سنعرضه في المبحث الآتي، وسنحصر هذا المهاد بأربعة من تلك المعالم، وكما يأتي:

أولا: تحكيم المنطق في دراسة المفردات وتصريفها:

لا نجانب صوابا إذا ما عددنا علم الأصول من العلوم العقلية؛ لكثرة انبناء أحكامه ومسائله على المنطق والفلسفة، ولم تكن أبحاث علمائه اللغوية بمنأى عن هذه النزعة؛ فقد غلب عليها " طابع عقلي مجرد يطغى فيه القياس البرهاني، ويضعف فيه الاستقراء النحوي، طابع يعتمد على تحكيم منهجهم المنطقي في تحليل الموضوعات والاستدلال عليها "[١] وسنتبين حقيقة ذلك جلية في الصفحات القابلة.

ويرجع الاهتمام الأصولي الكبير بالعقل، والتعويل على أحكامه إلى كونه مصدرًا مهمًا للتشريع الفقهي، ومؤيدًا لحجية بقية المصادر، عبر الأخذ بتحسينه وتقبيحه في ملاك الأحكام وقبول الأدلة، هذا فضلا عن حاكمية القواعد العقلية والمنطقية فيما تستند إليه عملية الاجتهاد والاستنباط.

نعم ليس جميع الأصوليين على درجة واحدة في الاعتماد على العقل والارتكان الى نظرياته، بل يتفاوتون في ذلك تبعا لاختلاف مدارسهم ومبانيهم، بيد أن الجميع مذعن –لا أقل– للضرورات المنطقية، وغير منكر لارتباط الأحكام الشرعية بمبدأ العلة، وأن الله ﷻ قد استعبدنا بعقولنا وألزمنا الحجة بها، ودعانا إلى إعمالها للتمييز بين الموضوعات ومن ثمَّ امتثال الحكم المناسب لكل منها[٢].

ثانيا: مادة اللفظ وهيأته:

تعد هذه الثنائية من الأسس التي قامت عليها الدراسة الصرفية عند الأصوليين، فإنهم ذهبوا إلى أن المشتقات – وفي ضمنها الأفعال والمصادر – قد وضعت بوضعين لغويين مستقلين: وضع للمعنى المعجمي (الحدث المجرد) الذي تشترك فيه المشتقات المأخوذة منه، ويسمى (المادة)، مثل: (الضرب) مجردًا من المعاني الوظيفية، فإنه مادة لكل من: (ضَرَبَ، وضَارِب، ومَضرُوب...). ووضع آخر للصيغة التي يمتاز بها كل مشتق عن غيره، وتمسى (الهيأة)، وعليه فإن هيأة الفعل الماضي (ضَرَبَ) تكون بفتح أحرف المادة الثلاثة، أي على وزن (فَعَلَ)، وهيأة اسم الفاعل (ضَارِب) وزن (فَاعِل)، وهيأة اسم المفعول (مَضرُوب) هي (مَفعوُل)؛ فعلى الرغم من اتفاق هذه الأمثلة في مادة واحدة إلا أنها متمايزة بالهيآت الخاصة، ما دعا إلى تمايزها أيضا في المعاني الوظيفية التي تؤديها داخل الجملة، فوظيفة الفعل الماضي – مثلا – مغايرة لوظيفة اسم الفاعل... [٣]

وللجملة مادة وهيأة كذلك، فمادتها ألفاظها (عُمد وفضلات) مفردة من دون أن تكتنفها نسبة أو تربطها رابطة أو يحكمها ترتيب، وأما هيأتها فيُنبئ عنها التركيب الخاص لمفرداتها المنتج للكلام المفيد الذي يحسن السكوت

عليه، ففي قولنا: (العلمُ نورٌ) مادة الجملة لفظا (العلم) و(نور) مستقلين، والنسبة الخبرية التامة فيما بينهما تمثل الهيأة[٤].

ويرتبط بحث المادة والهيأة عند الأصوليين بتفريقهم بين وضعين لغويين، الأول: الوضع الشخصي: وهو الذي يكون فيه اللفظ مُتصوَّرا بنفسه موضوعا لمعنى خاص أو عام، كما هو الغالب في الألفاظ؛ فإنه يمكن تصورها في الخارج مستقلة ولا يحتاج إلى لفظ آخر يبينها، وهذا الوضع إنما يكون في المشتقات لموادها خاصة. والثاني: الوضع النوعي: وهو الذي يختص بالهيأة؛ لأنها لا يمكن تصورها إلا في ضمن لفظ آخر وهو المادة؛ ولما كان من الصعب حصر الهيآت لكل مادة على حداها وقع الاختيار على المادة (فعل) وملحقاتها لتكون عنوانا تتمظهر فيه هيآت المواد اللغوية الكثيرة، كقولهم إن هيأة الفعل الماضي (ضَرَبَ) هي (فَعَلَ)...[٥]

ثالثا: المعاني الاسمية والمعاني الحرفية:

يقسم اللغويون الكلمة على أساس دلالتها إلى ثلاثة أقسام: "الاسمُ: وهو ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مُقترِنٍ بزمان، كـ(خالد) وَ(فرَسٍ)... والفعل: وهو ما دلّ على معنىً في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ، كـ(جاءَ) و(يَجيءُ)... والحرفُ وهو ما دلّ على معنىً في غيره، مثلُ: (هَلْ) و(في)..."[٦].

وعلى الرغم من اعتماد الأصوليين هذا التقسيم في بعض كتبهم، لم يعولوا عليه كثيرا في مباحثهم ومبانيهم التي سادها تقسيم ثنائي مؤسس على الوظيفة التركيبية الدلالية التي تؤديها الكلمة في الجملة، فالكلمات إما أن تكون لإفادة معنى مستقل تتقوم به دلالة الجملة، وهذه هي (الأسماء) أو (المعاني الاسمية) كما يسمونها، وإما أن تكون للربط بين المعاني الاسمية ونسبة بعضها إلى بعض، فهي (الحروف) أو (المعاني الحرفية)، ولا يظهر معنى الحرف مستقلا البتة؛ لأنه إنما وضع لإيجاد علاقة تركيبية بين معنيين، وحيث لا توجد معان فلا تُتصور العلاقة بينها[٧].

ولم يُخصصوا بالفعل قسمًا، لأنهم عدُّوه مركبا من معنى اسمي تنبئ عنه مادة الفعل، ومعنى حرفي ناتج من هيأته التي تشير إلى نسبة الحدث(الاسم) فيه إلى فاعل أو نائب عنه[٨]، فقولنا: (سافرَ زيدٌ) مكوَّن من معنيين اسميين هما: مادة الفعل (سافر)، والفاعل (زيد)، ومعنى حرفي واحد متمثل بهيأة الفعل (سافر) التي ربطت ونسبت المادة إلى الفاعل.

وإن سألتَ عن معنى الزمن في الفعل أجابك جمهور الأصوليين بأنه لا يتضمن دلالة زمنية محددة، فلا مادته مقيدة بزمن معين، ولا هيأته تدل على نسبة في زمان مخصوص، ومع ذلك فإنهم يُسلمون بضرورة وجود زمن يُلحظ حدوث الفعل فيه، ولكنهم قرروا استفادته من الظروف والقرائن المقالية والمقامية الحافة بالجملة الفعلية، وأنكروا تضمُّن صيغة الفعل إياه بحجة إمكان استعمال الفعل في أزمان مختلفة، فكما يستعمل الفعل

الماضي في المضي – وهو الغالب – نراه يأتي للزمن المستقبل، نحو قولنا: (إن دعوتَ اللهَ مخلصًا استجابَ لك)، وكذا الفعل المضارع الذي لم يحسم النحويون أنفسهم أمر دلالته الزمنية، بل جعلوها مرددة بين الحال والاستقبال، فإنه قد يرد لغيرهما أعني المضي، كقولنا: (لم ينجُ فرعونُ)، وحتى فعل الأمر لم يسلم من احتمالية الأزمنة المتعددة، إذ يحتمل أن يكون طلبا لحصول الحدث فورا كما يحتمل فيه التراخي، وربما كفى في تحققه امتثاله لمرة واحدة، وربما كان المطلوب تكرار الفعل في كل الأحيان... ولا فرق عند الأصوليين بين الأفعال والمشتقات من هذه الجهة، وعليه لم يجدوا بدًا من ربط دلالة الزمن الفعلي بالتركيب والسياق، لا كونه مدلولا صرفيًا كما ذهب اللغويون[٩].

رابعا: الاشتقاق والأصل فيه:

اهتم الأصوليون بالاشتقاق الأصغر الصرفي، وأعرضوا عما سواه من أنواع بحثها اللغويون، "غير أن اهتمامهم بحدِّه وما يتعلق بهذا الحد من أركان وشروط فاق اهتمام نظرائهم من علماء التصريف والنحو"[١٠] إذ كثرت واستفاضت مناقشاتهم ومطارحاتهم في هذا المجال، وكان مما عرَّفوا الاشتقاق به، وتردد في كتبهم تعريف القاضي البيضاوي (٦٨٥هـ) إذ قال: "وهو ردُّ لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له في الحروف الأصلية، ومناسبته في المعنى، ولا بد من تغيير بزيادة أو نقصان"[١١]، وقد توسع الشارحون والمُحشُّون في هذا التعريف فاستخلص بعضهم منه أربعة أركان للاشتقاق: [١٢]

١. المشتق منه (لفظ دال على معنى).
٢. المشتق (لفظ مأخوذ من المشتق منه).
٣. توافق اللفظين في الجذر اللغوي، وتناسبهما في المعنى.
٤. تغيير يلحق لفظ المشتق في حركة أو في حرف أو فيهما معا، بالزيادة أو بالنقصان أو بكليهما.

ولم يكتف بعض الأصوليين بالتغيير اللفظي لحصول الاشتقاق، فزاد على الركن الأخير تغييرا في المعنى؛ معللًا ذلك بأن "المقاصد الأصلية من الألفاظ معانيها، وإذا اتحد المعنى لم يكن هناك تفرع وأخْذٌ بحسبه وإن أمكن بحسب اللفظ فالمناسب أن يكون كل واحد منهما أصلا في الوضع"[١٣]، وبهذا يخرج عن حدِّ الاشتقاق نحو (مبيوع) و(مبيع)، فهما مع تغايرهما لفظًا ليس أحدهما مشتقًا من الآخر؛ لأن معناهما لم يتغير، فعُزي أمرهما إلى اختلاف اللهجات العربية.

أما البحث في مبدأ الاشتقاق وأصل المشتقات فقد استهوى الأصوليين كما استهوى اللغويين من قبلهم، بل إن بعضهم تبنى مذهب النحويين البصريين واعتمد أدلتهم في قولهم بأصالة المصدر وفرعية الفعل، مثلما صنع ابن الهمام الحنفي (٨٦١هـ) الذي عرَّف المشتق بأنه "ما وافق مصدرا بحروفه الأصول ومعناه مع زيادة"[١٤]،

وقد جاء في شرحه: " لم يقل: (ما وافق أصلاً) كما قال ابن الحاجب؛ لئلا يصلح أن يكون تعريفا له على رأي الكوفيين، بل قال: (مصدرا) فيكون تعريفا له على رأي البصريين خاصة، لأنه الصحيح كما عليه المحققون"[١٥] من الأصوليين المتقدمين.

وكان من قبل الأصولي ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ) قد وافق البصريين أيضا غير أنه أنكر الاشتقاق المادي من المصدر، حيث قال: "وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر ... لا أنَّ العرب تكلموا بالأسماء أولا ثم اشتقوا منها الأفعال فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنما هو اشتقاق تلازم، سُمِّي المتضمن بالكسر مشتقا، والمتضمن بالفتح مشتقا منه"[١٦]، وكأنَّ ما قاله ردٌّ على ما يوهم مادية الاشتقاق في كلمات بعض النحويين، أو أن المصدر متقدم وضعًا ومادة على الفعل وسائر المشتقات، قال الزجاجي (٣٣٧هـ): "من الدليل أيضا على أن المصدر قبل الفعل، وأن الفعل منه، أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يُصدر عنه..." [١٧] وقال في موضع آخر: "الدليل على أن المصدر أصل الفعل أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرف، كقولنا: خرجَ يخرجُ واخرجْ واستخرج ويُخارجُ... فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود في جميع فنونه، فعلمنا أنه أصله ومادته..." [١٨]، وحاصل هذين النصيين وغيرهما أن المصدر متقدم وضعا على الفعل، وأنه الأصل المادي له، وهذا مما لا دليل عليه، بل إنه مرجوح بطبيعة الاستعمال الصرفي والحس اللغوي؛ فلم يقبله ابن القيم.

وثمة أراء أخرى للأصوليين غادروا فيها الرأي البصري، وابتعدوا عن ثنائية المصدر والفعل، وأنه لا بد من كون أحدهما أصلا للاشتقاق، وإليك تلخيصًا لآرائهم في هذه المسألة:

١. إنكار الاشتقاق جملة وتفصيلا، وعدُّ كل من المصدر والفعل وغيرهما من المشتقات أصلًا قائمًا بنفسه؛ فلا دليل يقطع بفرعية بعضها فتتعين أصالة الجميع؛ لأن الحال المتيقن فيها يقتضي عدم الفرعية ونفي الاشتقاق عنها حتى يقوم الدليل اليقيني على خلافه[١٩].

وإلى أصحاب هذا الرأي ألمح السيوطي(٩١١هـ) قائلا: "وقالت طائفة من النظَّار: الكلم كله أصل"[٢٠]، بالنظر إلى ورود الكلمات والصيغ مستعملة في الكلام العربي من غير ميزة تدل على تقدم بعضها على بعضها الآخر.

إن متعلق الإنكار ههنا هو الاشتقاق المادي الذي يستدعي التقدم الزماني للمشتق منه على المشتق، وهو عين ما أنكره ابن القيم كذلك وقد تقدم.

٢. الإنكار الجزئي للاشتقاق، وذلك بقبوله في بعض المشتقات ورفض ما عداه، مع تجنب الخوض في أصلية أي منها أو فرعيته، قال ابن حزم الأندلسي(٤٥٦هـ): "والاشتقاق كله باطل حاشا أسماء الفاعلين من أفعالهم فقط، وأسماء الموصوفين من صفاتهم الجسمانية والنفسية، وهذا أيضا لا ندري هل أخذت الأسماء من الصفات أو أخذت الصفات من الأسماء، إلا أننا نوقد أن أحدهما أخذ من صاحبه، مثل: (ضارب) من (الضرب)، ومثل: (أبيض) من (البياض)، و(غضبان) من (الغضب) وما أشبه ذلك"[٢١]، ولا يخفى ما في القول من وهن؛ إذ ينطوي على انتقاء بعض الصور من الاشتقاق من دون أن تكون لها مزية في اشتقاقها، ثم إنَّ في كلامه وأمثلته ما يدل على أخذ الأوصاف من المصادر لا العكس، مع أنَّه قد صرَّح بجهل ذلك؛ فإن استعماله لـ(مِن) البيانية كاف في الدلالة على كون الوصف مشتقا والمصدر مشتقا منه.

٣. أصل الاشتقاق هو المادة اللغوية (المعجمية)، "التي هي الحروف الثلاثة الأصلية مجردة عن حركاتها، كمادة (ق و ل) مثلا، فهي صالحة لأن يؤخذ منها المصدر، والفعل بجميع أقسامه، والصفات الاسمية المعروفة، واسما الزمان والمكان واسم الآلة"[٢٢]، بل وحتى اسم المصدر الذي سيأتي الكلام عليه.

وقد نصَّ أساطين هذا الرأي على افتراضية المادة اللغوية، وأنها متصور ذهني لا تمثل له في الواقع الكلامي إلا بواسطة إحدى الصيغ الاشتقاقية (الهيآت)، فهذا النائيني (١٣٥٥هـ) مشيرًا إلى هذه النكتة بقوله: "إن مبدأ الاشتقاق لا بد أن يكون أمراً غير متحصل في عالم اللفظ والمعنى، ويكون تحصله في كلتا المرحلتين بواسطة الهيأة؛ فنسبة المبدأ إلى الهيآت كنسبة المادة إلى الصور النوعية، حيث إن المادة تكون صرف القوة، ويكون فعليتها بالصور النوعية ، كذلك مبدأ الاشتقاق يكون معنى غير متحصل بالذات، ويكون في عالم المفهومية صرف قوة، ويتوقف فعليته وتحصله على الهيأة"[٢٣] الخاصة بأحد المشتقات.

ولهذا الرأي صداه في كتب الوصفيين المحدثين، كما نرى في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي استنكر مؤلفه افتراض أصالة إحدى الصيغ الصرفية، كصيغة المصدر –على رأي البصريين–، أو صيغة الفعل الماضي –على رأي الكوفيين– قائلا: "وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض ... والواقع أن صعوبات تقوم فعلا دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حد سواء"[٢٤]، ليكشف بعدها عما يراه هو وزملاؤه من الوصفيين، فيقول: "والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين ... وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق؛ فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة معنى معجمي"[٢٥]، لأنها مفهوم ذهني مجرد عن الصيغة الصرفية، فلا يمكن تحققها بنفسها في الكلام الملفوظ.

إن تتبع المسار الزمني لمؤلفات الفريقين يشهد بالريادة للأصوليين وأن الوصفيين مسبوقون ومتأثرون بهم في القول بأصالة المادة اللغوية، وقد أكد هذا التأثر الدكتور مصطفى جمال الدين؛ إذ يرى أن الأصولي محمد شريف الحائري(١٢٤٥هـ)، هو أول من قال بهذا الرأي، ثم تبعه فيه كثير من المحدثين الأصوليين والوصفيين[٢٦].

٤. أصل الاشتقاق هو (اسم المصدر)[٢٧]، ولأننا قد خصصنا المبحث الثاني بهذا العنوان ومفهومه سنُرجئ إليه الكلام في هذا الرأي وحيثياته ومقارنته بالرأي السابق لمعرفة الأرجح منها؛ بوصفهما أقرب الرأيين إلى القبول، وهما الأشهر تداولا في كتب الأصوليين المحدثين فضلا عن اللسانيين.

المبحث الثاني: (اسم المصدر) عند الأصوليين:

إن تقصَّي تعبيرات الأصوليين يوقفنا على بدائل مصطلحية حفَّت بمصطلح (اسم المصدر) عندهم، كـ(الحاصل بالمصدر)[٢٨]، و(الاسم المصدري)[٢٩] وغيرها، بيد أن ما عنوَّنا به المبحث يعد الأشهر في كتبهم، والأدلَّ على مفهومه.

أولًا: (اسم المصدر) مفهومه ودلالته:

عُني الأصوليون المتأخرون ببحث (اسم المصدر) وتعريفه أكثر من عناية المتقدمين منهم به؛ فإن العلوم – ومنها علم الأصول – تنمو عبر التعاقب الزماني، فتتجدد أبحاثها وتتطور غاياتها؛ وتأسيسًا على ذا أضحت كثير من المصنفات الأصولية تخصص فصلا بمعالجة (اسم المصدر)، كما صنع التبريزي(١٣٥١هـ) في كتابه (المشتقات)، وقد كان مما أورده قوله: " اسم المصدر: هو اللفظ الدال على الحدث الساذج من دون لحاظ النسبة، كـ(طُهْر)، و(عُجْب) بضم أولهما"[٣٠]، فهذين المثالين ونحوهما أسماء مجردة عن النسبة إلى ذات فاعلة أو مفعولة؛ حتى قيل إن " اسم المصدر هو كأسماء الأعيان وغيرها من الأسماء الجامدة، لا تدل هيأته على أي معنى غير حفظ المادة؛ لعدم إمكان النطق من دون هيأة، فمعنى المادة والهيأة واحد هو الحدث الساذج"[٣١]، وإنما نُعت بالساذج لتأكيد كونه حدثًا مجردًا بسيطًا غير مركب.

إن فيما تقدم إشارة إلى أحد محددي مفهوم اسم المصدر وهو (عدم الانتساب)، أما المحدد الثاني الذي يظهر من كلمات الأصوليين فقوامهُ (نتيجة المعنى المصدري)، أي "الهيأة الحاصلة للمتعلق، معنوية كانت أو حسية، كهيأة المتحركية الحاصلة من الحركة"[٣٢]، أو قل إنَّه الأثر الخارجي الذي يستلزمه إحداث المصدر كـ(الوضوء) وهو الكون على الطهارة الحاصل من (التَوضُؤ) الذي هو إحداث الغَسلِ والمَسح، "وليس المراد منه الأثر المترتب على المعنى المصدري، كالألم على الضرب"[٣٣]؛ لأنه ليس من العوارض الذاتية المختصة بمعناه، بل هو مغاير له في المصداق واللفظ.

ويمكن إيجاد رباط مشترك بين المحددين، وذلك بالقول إن "حاصل المعنى المصدري هو عبارة عن ذات المعنى من دون أن تُلحظ فيه النسبة ... فعندما يقال إنّ أسم المصدر هو حاصل المعنى المصدري ونتيجته لابدّ أن يكون هذا الحاصل هو ذات المعنى الذي لا تُلحظ فيه النسبة"[٣٤]، فأحدهما يستلزم الآخر، وذكر أحدهما يكاد يغني عن ذكر الآخر في تعريف (اسم المصدر).

وتجدر الإشارة إلى سيرورة اسم المصدر ومدلوله في مواد صيغ المشتقات الأصولية إن قُصد حصول الحدث فيها وتحققه، وقد شهد التفتازاني(٧٩٢هـ) بذلك للصيغ الفعلية، حيث يقول: " إِنَّ الْفِعْلَ يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ الْمَصْدَرُ بِإِزَائِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَتْ الْحَرَكَةُ بِزَيْدٍ، فَإِنْ أُرِيدَ بِالْحَرَكَةِ الْحَالَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُتَحَرِّكِ فِي أَيِّ جُزْءٍ يُفْرَضُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسَافَةِ فَهِيَ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا إِيقَاعُ تِلْكَ الْحَالَةِ فَهِيَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ"[٣٥]، وهكذا الأمر في مواد عامة المشتقات؛ إذ إنها محتملة إما للمصدر وإما لاسمه.

ثانيًا: السمات الخلافية بين (اسم المصدر) و (المصدر):

لا تخفى على مطلع قوة الأواصر البحثية المتداخلة بين موضوعي (اسم المصدر) و(المصدر)، وأن الإلمام بمفهوم أحدهما في الدرس الأصولي متوقف إلى حد كبير على تمييزه عن الآخر؛ لأنهما متحدان أو متشابهان في الصيغة؛ فمن الصعوبة بمكان التمييز بينهما في اللغة العربية من هذه الجهة، وقد نوَّهَ الخوئي(١٤١٣هـ) بذلك عبر مقارنة بينية للعربية والفارسية في التفرقة بين الصيغتين؛ إذ قال: " في اللغة العربية قلما يحصل التغاير بين الصيغتين، بل الغالب أن يعبر عنهما بصيغة واحدة: كالضرب مثلا، فإنه يراد به تارة المعنى المصدري، واخرى ذات الحدث، فهما مشتركان في صيغة واحدة. وأما في اللغة الفارسية: ففي الغالب أن لكل واحد منهما صيغة مخصوصة"[٣٦]، ومن هنا كانت الحاجة إلى عقد موازنة غير لفظية بينهما؛ لترسيم حدود اسم المصدر وتحديد مجاله الوظيفي والدلالي:

١. لا تدل هيأة اسم المصدر على نسبة أو معنى وإنما هي لحفظ مادته وتمكين الناطق بها، بخلاف صيغة المصدر التي تدل على نسبته إلى ذات نسبة ناقصة.

فاسم المصدر كسائر الأسماء الجامدة لا يقبل الانتساب بأصل وضعه اللغوي؛ لأنه قد وضع للدلالة على الحدث فقط (الحدث الساذج)، نعم تجوز فيه النسبة التركيبية بواسطة الإضافة، فيقال – مثلا – : (كلامُ زيدٍ مؤثرٌ) أي: ما تكلم به، أما المصدر فإنه يتضمن النسبة الوضعية بلا إضافة مثل: (زيد يجيد الكلام) أي: إحداث الكلام منه[٣٧].

٢. المصدر يدل على إحداث الحدث ووقوعه تدريجيا، بينما يدل اسم المصدر على الحالة الحاصلة منه والهيأة المتحققة جراء إحداثه[٣٨]، فـ(الرسم) في قولنا: (رَسمُ زيدٍ سريعٌ) مصدر؛ لأنه يدل على عملية إحداث الرسم ووقوعه بشكل تدريجي، ويكون في قولنا: (رسمُ زيدٍ معروضٌ في المزاد) اسمَ مصدرٍ؛ لدلالته على ناتج الرسم المصدري، أعني اللوحات الحاصلة من تلك العملية.

٣. قال الخوئي: "إن اسم المصدر وضع للدلالة على الوجود المحمولي في قبال العدم كذلك، والمصدر وضع للدلالة على الوجود النعتي في قبال العدم النعتي"[٣٩] ومعنى الوجود المحمولي هو وجود الشيء بنفسه غير محمول على غيره، كما يقال: (النظافة تعمُ الشوارع)، فـ(النظافة) ههنا موجود مستقل وهو اسم مصدر، أما الوجود النعتي فهو أن يكون وجود الشيء عين وجوده لموضوعه المحمول عليه والمتحد معه، ومثاله: (تقليمُ الأظافرِ نظافةٌ)، فإن قولنا: (نظافة) كالنعت لـ(تقليم الأظافر)، عارض عليه ملازم له، غير مستقل بوجوده عنه؛ فهو مصدر.

٤. قيل إن من مختصات اسم المصدر أنه يقع موقع المفعول المطلق؛ فهو الأثر الناتج عن حدث الفعل العامل فيه، ولا ينبغي ذلك للمصدر " الذي هو التأثير، واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة، وعدم التمييز بين التأثير والأثر"[٤٠].

والحق أن الوظيفة النحوية للمفعول المطلق لا تأبى أياً من الصيغتين (المصدرية والاسمية)، وإن افترقت جهة التوكيد بينهما؛ فاستعمال " المصدر في قولك: (سلَّم تسليما) و(كلَّم تكليما) بمنزلة تكرار الفعل، فكأنك قلت: (سلَّم سلَّم) و(تكلَّم تكلَّم)، والفعل لا يخلو عن فاعله أبدا"[٤١]، بخلاف استعمال اسم المصدر فإنه يؤتى به مفعولا مطلقا لتوكيد حاصل حدث الفعل من دون لحاظ فاعل قام أو يقوم بإحداثه، وهذا المعنى واضح جلي لمن يتدبر في قولنا: (سلَّم سلاما) و(كلَّم كلاما) ويقيسهما بالمثالين السابقين.

٥. زعم بعض الأصوليين أن معنى اسم المصدر من المعاني المجازية؛ لأنه من لوازم المعنى المصدري الذي هو بمثابة الحقيقة له؛ "إذ لا بد من استحضار المصدر ليدل اسمه من خلاله على الحالة والهيأة الحاصلة"[٤٢].

ويسجل الباحث على القول بمجازية اسم المصدر المشكلات الآتية:

أ. قد تقدمت الإشارة – وسيأتي التفصيل – إلى رأي جماعة من الأصوليين أن اسم المصدر هو أصل المشتقات التي من ضمنها المصدر، فكيف يكون المجاز أصلا لما هو حقيقة!

ب. ثمة صيغ متمحضة في الدلالة على اسم المصدر، أو لا أقل ظاهرة فيه، كـ(الغُسْل)، و(الكَمال)، و(الجَمال)... فلا وجه للقول بمجازية مدلولها الذي هو أصل فيها.

ت. في حال الشك في إرادة المصدر أو اسمه لا يقدم أحدهما من دون قرينة، فلو كان الأمر كما ذكروا لقُدِّم معنى المصدر على الاسم بلا قرينة مرجحة.

وعطفا على ما ذكرنا في هذا الفقرة نردف الكلام في تبيان مسألة الصيغ المشتركة بين المعنيين: المصدري، والاسمي. إذا لم يكن في السياق ما يرجح أحدهما.

ثالثًا: تساوي احتمالية المصدر واسم المصدر في صيغة:

اكثر صيغ المصادر في اللغة العربية محتملة بنفسها للدلالة على أحد المعنيين، فإن وجد في سياق صيغة ما يشفع لإرادة أحدهما أُخذ به وطرح الآخر، وهذا هو الغالب في الاستعمال اللغوي للصيغ المشتركة، وأما إذا فُقد المرجح لأحدهما فقد رأى بعض الأصوليين صيرورة الصيغة المصدرية صيغة مجملة غير مستبينة الدلالة، بينما استقر رأي الأكثرين على إرادة الأعم من المصدر واسمه – وهو "القدر المشترك بينهما"[٤٣] – عند تساوي احتمالات الطرفين[٤٤].

ويحسن التنبيه على أن إرادة الأعم مؤسس على القول "بوجود الجامع الاعتباري بين المصدر واسمه؛ فيكون كلاهما مرادًا بإرادة جامعة، وليس ذلك من استعمال اللفظ في أكثر من معنى، وإنما هو استعمال اللفظ في معنى واحد"[٤٥]، ألا وهو الحدث من دون لحاظ انتسابه أو عدمه، ومع غض النظر عن إيقاعه أو وقوعه.

رابعا: اسم المصدر وأصالة المشتقات:

بعدما عرضنا لمفهوم اسم المصدر وبعض ملابسته، نعود بالحديث على موضوع أصالته في الاشتقاق، فإن دلالته على الحدث المجرد عن النسبة أغرت بعض الأصوليين بالذهاب إلى كونه أصلا للمصدر الذي تكتنفه نسبة ناقصة، فضلا عن المشتقات الأخرى، يقول ضياء الدين العراقي(١٣٦١هـ): "يصح أن يقال: إن المصدر مشتق من اسم المصدر؛ لكون مدلوله بعض مدلول المصدر، ولا يعتبر في الاشتقاق اللفظي أكثر من كون اللفظ المشتق مشتملا على مادة اللفظ المشتق منه ودالا على معناه وزيادة خصوصية، فيكون مدلول اسم المصدر جزء من مدلول المصدر، والجزء متقدم بالطبع على الكل؛ فبهذه العناية صح أيضا أن يقال: إن اسم المصدر أصل للمشتقات"[٤٦]؛ فإن بساطة معناه ونفوذه في معاني سائر الصيغ ترجح أنه أصل لها، وأنها مأخوذة منه.

ولا تصمد حجة هذا القول أمام التحقيق والنقد؛ وذلك لأن "اسم المصدر ... إنْ أُريد به الدّلالة على أصل الحَدَث مع كونه (لا بشرط) بالنسبة إلى حيثيّة الانتساب لفاعلٍ ما، فهذا هو الجامع الانتزاعي بين جميع معاني المشتقّات، وهو فكرةٌ متطوّرة يتوصّل لها الذهن البشريّ بعد مروره على ألفاظ المشتقّات، فالمناسب كونه متأخّراً على المشتقّات في الوضع، لا أصلًا لها. وإنْ أُريد به الدّلالة على الحَدَث مع كونه (بشرط لا) عن معنى

الانتساب فهو مغايرٌ حينئذٍ لمفاهيم بقيّة المشتقّات، فلا يصح كونه أصلًا لها"[٤٧]، مع ملاحظة أن الفرضين المتقدمين متفقان من جهة الدلالة على الحدث المجرد (الساذج)، إنما الاختلاف بينهما في تفسير كيفية تأديتها.

ومما يُنقض به على أصالة اسم المصدر كذلك " أن له صيغة ومادة ... وأن المادة المصوغة لا تقبل عروض صيغة أخرى، لاستحالة عروض الصورة على الصورة "[٤٨] فإذا كان اسم المصدر بمادته ساريًا في المشتقات، فإن هيأته غير سارية ولا تتصور سيرورتها؛ لأن هيأة كل صيغة مختصة بها؛ وعليه فإن مقولة جزئية اسم المصدر بالنسبة إلى المشتقات باطلة بمغايرة هيأته لهيآتها.

وبتلاشي وجاهة تأصيل الاشتقاق باسم المصدر تقوى أصالة المادة اللغوية التي نوهنا بها فيما سبق؛ وبهذا يكون اسم المصدر واحدا من المشتقات، نعم هو أبسطها معنى وأقربها اشتقاقا.

المبحث الثالث: مقاربات (اسم المصدر) عند اللغويين:

بعد أن تعرفنا في المبحثين السابقين على أبرز معالم الرؤية الأصولية تجاه موضوع (اسم المصدر) ودلالته وعلاقته بالمشتقات الأخرى؛ نسعى في هذا المبحث إلى الوقوف على مقاربات لغوية لمفهوم اسم المصدر وتمثلاته الكلامية؛ وذلك عبر التفتيش في كتب اللغويين ومصنفاتهم التي بين أيدينا.

وإنما قلتُ: (مقاربات)؛ لأن موضوعنا لم تتضح ملامحه وحدوده في الدرس اللغوي كوضوحها الذي ألفيناه عند الأصوليين، "ومما يدل على ذلك اتفاق أهل الصرف على تعداد هيآت المصادر وضبطها كضبط هيآت الأفعال وسائر المشتقات من دون تعرض لهيآت أسماء المصادر"[٤٩]؛ ولعل السر وراء هذا الإعراض هو تجرد اسم المصدر من النسبة، فهو من هذه الجهة مثل الأسماء الجامدة التي لا يتعلق بها غرض للصرفي.

وعلى الرغم من ذلك يمكننا التعرف إلى مقاربات لاسم المصدر في بعض كلمات اللغويين وأحكامهم، وقد حصرنا الأمر في ثلاثة مقاربات لغوية هي:

أولًا: اسم المصدر:

ليس بمفهومه الأصولي الذي تقدم؛ إذ المراد به عند الصرفيين والنحاة هو "ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض، كـ(عطاء) فإنه مساو لـ(إعطاء) معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يُعوِّض عنها شيء"[٥٠]، فتمييز المصدر عن اسمه يكون باللفظ فقط؛ لأنهما في الدلالة متفقان عندهم.

وقد تكلَّف بعضهم فارقًا معنويًا بينهما مدعيًا أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، " فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر"[٥١]، وليت شعري كيف

يدل لفظ (اسم مصدر) على لفظ (مصدر)؟! فأن المدلولات من شأنها أن تكون معاني ومقاصد، ولا يتصور كونها ألفاظًا.

إن ما حملنا على إدراج اسم المصدر اللغوي في ضمن مقاربات اسم المصدر الأصولي على الرغم من اختلافهما في المفهوم والمصاديق، هو تبني بعض النحويين لرؤية قريبة من الرؤية الأصولية في تفسير اسم المصدر، فقد نُقل عن الرضي الاسترابادي(٦٨٦هـ) قوله: "الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سمي مصدرا، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سمي اسم مصدر"[٥٢] وهو قريب من قول الأصوليين بانتساب المصدر وعدم النسبة في اسمه.

ويُعضّد هذه الرؤية ما قاله ابن القيم (٧٥١هـ) في الفرق المعنوي بينهما: "إن المصدر دال على الحدث وفاعله فإذا قلت: (تكليم) و(تسليم) و(تعليم) ونحو ذلك. دلَّ على الحدث ومن قام به فيدل (التسليم) على السلام والمسلم وكذلك (التكليم) و(التعليم). وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده فـ(السلام) و(الكلام) لا يدل لفظه على مُسلِم ولا مُكلِم"[٥٣]، والذي يبدو أن هذه الرؤية مقتصرة على النحويين من ذوي الاهتمامات والثقافة الأصولية، وما تبنوه في هذا الشأن مستعار من خبرتهم في العلوم الشريعة التي علم الأصول واحد منها.

ثانيا: المصدر الميمي:

حدَّه ابن هشام(٧٦١هـ) بقوله: " هو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كَـ(الْمَضْرِبِ) وَ(المَقْتَلِ)؛ وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ... وانما سَمّوْهُ أَحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً "[٥٤] ولعل ما دعا إلى ارتكاب هذا التجوز شعور بعض اللغويين بغلبة الاسمية على دلالة المصدر الميمي، وإن لم يحسم القدماء أمرهم في ذلك، ولم يقطعوا بالمغايرة مع المصدر الأصلي، إلا أن استقراء كلماتهم – ولا سيما المفسرون – يكشف عن عدة إلماحات بفروق تعبيرية بين المصدرين، طورها نفر من المحدثين إلى سمات خلافية تحفظ لكل مصدر منهما كيانه ودلالته الخاصة به.

ويعد الدكتور فاضل السامرائي أبرز الدعاة إلى المغايرة الدلالية، وكان من الفروق التي قال بها: "إن المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي؛ فإن (المصير) مثلا يعني نهاية الأمر بخلاف (الصيرورة) ... تقول: (مصير الخشب رماد) أي: نهاية أمره، ولا تقول: (صيرورة الخشب رماد) للمعنى نفسه"[٥٥]، إن الحالة النهائية التي يدل عليها المصدر الميمي هي نفسها تمامية الحدث التي قررها الأصوليون لاسم المصدر، وأنه يدل على حصول المعنى المصدري ونتيجته.

ومن أجل تأكيد مقاربة المصدر الميمي لاسم المصدر في الدلالة على الانتهاء والتحقق، نحيل –على سبيل المثال– إلى ما ذُكر في تفريق (الموت) عن (الممات)، فالأول –وهو مصدر أصلي– يدل على عملية قبض

الروح وإخراجها من الجسد. أما الثاني –وهو مصدر ميمي– فيدل على الحالة التي عليها الميِّت بعد موته، قال تعالى: {**إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ**}[الإسراء:٧٥] فعبر عن العذاب الأخروي بـ(الممات)[٥٦]، وبهذا يتضح أنه لا يختلف عن اسم المصدر في إفادة معنى حاصل بالمصدر وناتج عنه.

ومن ناحية أخرى يقرر الدكتور السامرائي مزية أخرى للمصدر الميمي وهي "أن العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الأخرى؛ فإنها أي العرب لا توقع المصدر الميمي حالا في الغالب، فهي تقول: (أقبل زحفا) ولا تقول: (أقبل مزحفا)، و(جاء سعيا) ولا تقول: (جاء مسعى)...فإنها تفرق بينهما في الاستعمال"[٥٧].

إن المنافاة اللغوية بين موقع الحال وصيغة المصدر الميمي مردها إلى اقتضاء الحال ذاتا ينتسب إليها ويبين هيأة فيها، وهي (صاحب الحال)، في حين يتجرد المصدر الميمي عن أية نسبة تركيبية، كما هو شأن صيغة اسم المصدر بحسب ما انتهى إليه الدرس الأصولي.

ثالثا: الاسم المعجمي:

استعمل اللغويون المعجميون مصطلح (الاسم) كثيرا وهم يفسرون الكلمات العربية ويعرضون لصيغها المختلفة، ولكن ماذا يريدون به؟ أ تراهم يقصدون به مطلق الاسم الذي هو قسيم الفعل والحرف؟ أم أنهم وظفوه للدلالة على اسم خاص ذي صلة بموضوع بحثنا؟

إن اليسير من الاستقراء لمواطن ورود المصطلح في المعجمات العربية يكشف عن بعد الاحتمال الأول؛ فإنهم لم يستعملوه في الاسماء الجامدة ولا مع الأوصاف المشتقة، بل كان استعمالهم إياه مضطربا وفوضيا في نظر بعض الباحثين المحدثين؛ لأنه بنى على أن المراد بـ(الاسم) المعجمي هو نفسه (اسم المصدر) عند الصرفيين النحويين (أي: الأقل حروفًا من المصدر)؛ فلما وجدهم قد أوردوه مع المساوي والأكثر في الحروف كذلك، قال: " يبدو للناظر في المعاجم أن ليس للغويين قاعدة مضبوطة في تسمية بعض أسماء المعاني أسماء"[٥٨] ولو كان مطلعا على مسألة الاشتقاق والمصدرية في الدرس الأصولي لاهتدى إلى مقصودهم بدقة، ولعرف أن لهم قاعدة لا يحيدون عنها.

إن مراد المعجميين بـ(الاسم) لا يختلف عن مفهوم (اسم المصدر) عند الأصوليين، فكلاهما يشير إلى صيغة خاصة تدل على حصول الحدث وما يعقبه، ولكي نُسلِّم بمضمون هذه الدعوى تلزمنا طائفة من الأمثلة الانتقائية في أبرز المعجمات اللغوية؛ تعضيدًا للمدعى وتأييدًا للمطلوب:

- معجم (العين): "صَفَدْتُ يَدَه الى عُنُقِه صَفْداً. أي: أوثَقْتُه، والاسمُ الصِّفاد"[٥٩] فـ(الصِّفاد) اسم مصدر يدل على الحالة الحاصلة من حدث الصَّفْد.

- معجم (جمهرة العرب): "تَأَسَّى الرَّجل تأسَياً: إذا تعزَّى. والاسم الأسْوَة"[٦٠] وهو الذي يكون من بعد التأسي ناتجًا عنه.
- معجم (الصحاح): "جَئِزْتُ بالماء جَأَزاً: غَصِصْتُ به، والاسم الجَأْزُ بالتسكين"[٦١]، فعلى الرغم من تساوي (الجَأَز) بالفتح و(الجَأْر) بالسكون في عدد الحروف، كان الأول مصدرا، والثاني اسما.
- معجم (لسان العرب): " أَوْدَى به المَنُون أَي: أَهْلَكه، واسم الهَلاكِ من ذلك: الوَدَى، وقلَّما يُستعمل والمصدر الحقيقي الإيداء"[٦٢]، فوسم ابن منظور (٧١١هـ) (الوَدَى) بـ(اسم الهلاك) يدل على فقهه وإحاطته بما يفيده (اسم المصدر) عند الأصوليين (أعني الحدث الساذج النهائي)، وأنه متميز عن المصدر (الإيداء) لفظا ودلالة واستعمالا.
- معجم (المصباح المنير): "أَثْرَى إِثْرَاءً: اسْتَغْنَى، وَالِاسْمُ مِنْهُ الثَّرَاءُ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ"[٦٣]، فالمصدر هو (الإثراء) وحاصله المجرد عن النسبة هو (الثَّراء).
- معجم (القاموس المحيط): " وزَعْتُه – كوَضَعَ –: كفَفْتُه، فاتَّزَعَ هو: كَفَّ. وأَوْزَعَهُ بالشيءِ: أغْراهُ، فأُوزِعَ به (بالضم)، فهو مُوزَعٌ: مُغْرَى به، والاسمُ والمَصْدَرُ: الوَزُوعُ "[٦٤]، أي اتحدت ههنا الصيغتان في صيغة واحدة (الوَزُوع)، ليكون الاعتماد في كشف المراد على القرائن الأخرى.

إن اهتمام المعجميين وحرصهم على تتبع صيغ اسم المصدر في كثير من المواد اللغوية، لهو جهد كبير يحسب لهم، ويضعنا أمام مقاربة لغوية مهمة لموضوع بحثنا.

الخاتمة

ههنا نورد عصارة ما عرضناه وناقشناه واستنتجناه في هذا البحث:

١. اصطبغ البحث الصرفي عند الأصوليين بصبغة عقلية؛ بناءً على أخذهم بأحكام العقل واحتجاجهم به في مناقشاتهم ومطارحاتهم.
٢. أعتمد الأصوليون تقسيما ثنائيا للكلمة قائما على معنيين: (اسمي وحرفي)، وأرجعوا الفعل عند النحويين إليهما بعدما حللوه دلاليا ووظيفيا.
٣. شغلت مسألة أصل المشتقات علماء الأصول وعالجوها بمناقشات مستفيضة وآراء عدة، حتى استقر رأي أغلبهم على أصالة المادة اللغوية، وقد أخذ بعض اللغويين المحدثين عنهم هذا القول وتبناه.
٤. (اسم المصدر) موضوع متميز بمفهومه عن (المصدر) عند الأصوليين؛ إذ يفترقان بسمات خلافية عدة تحفظ لكل منها خصوصيته ودلالته.

٥. تضمنت كتب اللغويين تمثلات دلالية مهمة لاسم المصدر بمعناه الأصولي، أبرزها: اسم المصدر النحوي، والمصدر الميمي، والاسم المعجمي.

٦. النتائج التي توصل إليها الأصوليون في بحثهم (اسم المصدر) يحسن الأخذ بها وتوظيفها في الدراسة الصرفية لموضوع المصادر، وكذلك الاستفادة منها في تحقيق الفهم الدلالي الدقيق للمشتقات.

والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد

الهوامش:

(١) مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين: ٤٣٥.

(٢) ينظر: حجية العقل عند الأصوليين دراسة أصولية مقارنة: ١١٤–١٣٧.

(٣) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٤.

(٤) ينظر: نفسه: ٩٤.

(٥) ينظر: أصول الفقه: ٢٠/١.

(٦) جامع الدروس العربية: ٩/١–١٢.

(٧) ينظر: دروس في علم الأصول: ٨٩/١–٩٠.

(٨) ينظر: نفسه: ٩٠/١.

(٩) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٢–١٦٨.

(١٠) مفهوم الاشتقاق الصرفي: ٤١٥.

(١١) نهاية السول في شرح منهاج الأصول: ٦٧/٢.

(١٢) ينظر: نفسه: ٦٨/٢.

(١٣) مفهوم الاشتقاق الصرفي: ٤١٧.

(١٤) التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية: ١١٨/١.

(١٥) نفسه: ١١٩/١.

(١٦) بدائع الفوائد: ٣٩/١–٤٠.

(١٧) الإيضاح في علل النحو: ٥٨.

(١٨) نفسه: ٥٩.

(١٩) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٢. وقد نسب الرأي إلى محمد بين يوسف الحميدي(١٢٣٥هـ) صاحب كتاب: (حجة الخصام في أصول الأحكام).

(٢٠) المزهر في علوم اللغة : ٣٤٨/١.

(٢١) الإحكام في أصول الأحكام: ٤٠٠/٤.

(٢٢) مفهوم الاشتقاق الصرفي: ٤٣٢.

(٢٣) فوائد الاصول من إفادات قدوة الفقهاء والمجتهدين وخاتم الأصوليين الميرزا محمد حسين الغروي النائيني(١٣٥٥هـ): ٥٣/١.

(٢٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٧.

(٢٥) نفسه : ١٦٨–١٦٩.

(٢٦) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٤.

(٢٧) ينظر: نفسه: ٩٣.

(٢٨) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٥٥٧/٢.

(٢٩) ينظر: الكذب في الإصلاح: ٦٢.

(٣٠) المشتقات: ٧٣.

(٣١) البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٨.

(٣٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٥٥٦/٢–١٥٥٧.

(٣٣) نفسه: ١٥٥٧/٢.

(٣٤) شرائط جريان الأصول العملية (قاعدة لا ضرر): ٢.

(٣٥) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: ٣٣٠/١

(٣٦) محاضرات في اصول الفقه: ٢٧٨/١.

(٣٧) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١١٣.

(٣٨) ينظر: الكذب في الإصلاح: ٦٠.

(٣٩) محاضرات في اصول الفقه: ٢٧٨/١.

(٤٠) رسالة في بيان الحاصل بالمصدر، تأليف: العلامة أمير بادشاه(٩٨٧هـ): ٦١٠.

(٤١) بدائع الفوائد: ٦٠٦/٢-٦٠٧.

(٤٢) نفسه: ٦٠ ، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٥٥٦/٢.

(٤٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٥٥٧/٢.

(٤٤) ينظر: الكذب في الإصلاح: ٦٧-٦٩.

(٤٥) نفسه: ٦٩.

(٤٦) بدائع الأفكار في الأصول: ١٥٧.

(٤٧) الرافد في علم الأصول: ٢١١-٢١٢.

(٤٨) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٠٠.

(٤٩) المشتقات: ٨٩.

(٥٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٧١/٣-٧٢.

(٥١) شرح التصريح على التوضيح: ٣/٢.

(٥٢) اسم المصدر في المعاجم: ١٥٠. (ولم أقف على قول الرضي في كتبه المتداولة)

(٥٣) بدائع الفوائد: ٦٠٦/٢.

(٥٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٤٢٠.

(٥٥) معاني الأبنية: ٣٢.

(٥٦) ينظر: الفروق الدلالية بين المصدر الصريح والمصدر الميمي في القرآن الكريم: ٣٩٣.

(٥٧) معاني الأبنية: ٣٣.

(٥٨) اسم المصدر في المعاجم: ١٥٢.

(٥٩) العين: ١٠٢/٧ (مادة: ص ف د).

(٦٠) جمهرة اللغة: ٢٣٨/١ (مادة: أ س ا).

(٦١) تاج اللغة وصحاح العربية: ٨٦٦/٣ (مادة: ج أ ز).

(٦٢) لسان العرب: ٣٨٣/١٥ (مادة: و د ي).

(٦٣) المصباح المنير: ٣٢ (مادة: ث ر و).

(٦٤) القاموس المحيط: ١١٨/٣ (مادة: و ز ع).

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- أبو القاسم الخوئي(١٤١٣هـ)، **محاضرات في اصول الفقه**، تقرير: محمد إسحاق الفياض، مطبعة النجف، العراق، ١٩٦٢م.
- أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن أمير الحاج الحلبي(٨٧٩هـ)، **التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية**، تصحيح: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ابن القيم الجوزية(٧٥١هـ)، **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، د.ت.
- أحمد بن محمد الفيومي(٧٧٠هـ)، **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- إسماعيل بن حماد الجوهري(٣٩٣هـ)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- بهاء الدين عبد الله بن عقيل(٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وغيره، ط٣، دار التراث، القاهرة، د.ت.
- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.
- حسين الشمري، **رسالة في بيان الحاصل بالمصدر، تأليف: العلامة أمير بادشاه(٩٨٧هـ)**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة/النجف الأشرف، مجلد: ١، عدد: ٤٧، ٢٠١٨م.
- خالد بن عبد الله الأزهري(٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ)، **العين**، تحقيق: د.مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٥م.
- سعد الدين مسعود التفتازاني(٧٩٢هـ)، **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، ضبط: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- سعيد عبد الحميد، **الفروق الدلالية بين المصدر الصريح والمصدر الميمي في القرآن الكريم**، مجلة كلية العلوم الإسلامية/جامعة بغداد، مجلد: ١، عدد: ٥٩، ٢٠١٩م.
- ضياء الدين العراقي(١٣٦١هـ)، **بدائع الأفكار في الأصول**، تقرير: هاشم آملي، المطبعة العلمية، النجف الأشرف، ١٣٧٠هـ.
- عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي(٧٧٢هـ)، **نهاية السول في شرح منهاج الأصول**، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- عبد المقصود محمد، **مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين**، مجلة عالم الكتب/الرياض، مجلد: ٢٣، عدد: ٥-٦، ٢٠٠٢م.
- علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي(٤٥٦هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٩٤٧م.
- علي السيستاني، **الرافد في علم الأصول**، دار المؤرِّخ العربي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.
- فاضل السامرائي، **معاني الأبنية**، ط٣، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٧م.
- محمد باقر الصدر، **دروس في علم الأصول**، تحقيق: اللجنة التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر، ط٨، مطبعة شريعت، قم، ١٤٦٣هـ.
- محمد بن الحسن بن دريد(٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: د.رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٢م.
- محمد الخضر، **اسم المصدر في المعاجم**، مجلة مجمع اللغة العربية/القاهرة، مجلد: ٨، عدد: ٨، ١٩٥٥م.
- محمد رضا المظفر، **أصول الفقه**، ط١، دار الغدير، قم، ١٤٣٢هـ.
- محمد صادق التبريزي(١٣٥١هـ)، **المشتقات**، تحقيق: د.عادل النصيراوي، ط١، دار صفاء، عمان، ٢٠٢٢م.

- محمد علي التهانوي(١١٥٨هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- محمد علي الكاظمي(١٣٦٥هـ)، **فوائد الاصول من إفادات قدوة الفقهاء والمجتهدين وخاتم الأصوليين الميرزا محمد حسين الغروي النائيني(١٣٥٥هـ)**، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٤هـ.
- مرتضى الشيرازي، **الكذب في الإصلاح**، ط١، مؤسسة التقى الثقافية، النجف الأشرف، ٢٠١٧م.
- مزهر الفهداوي، **حجية العقل عند الأصوليين دراسة أصولية مقارنة**، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، عَمان، ٢٠١٤م.
- مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، ط٢، دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.
- مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، تنقيح: د. عبد المنعم خفاجة، ط٢٨، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- هادي آل راضي، **شرائط جريان الأصول العملية (قاعدة لا ضرر)**، مقالة منشورة في شبكة الأنترنت، موقع: مدرسة الفقاهة، http://eshia.ir/feqh/archive/text/alerazi/osool/.

Sources and references:

- The Holy Quran

- Abu al-Qasim al-Khoei (١٤١٣AH), Lectures on the Fundamentals of Jurisprudence, Reported by: Muhammad Ishaq al-Fayyad, Najaf Press, Iraq, ١٩٦٢AD.
- Abu Al-Qasim Al-Zajjaji (٣٣٧AH), Clarification as to the ills, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, ٣rd edition, Dar Al-Nafais, Beirut, ١٩٧٩AD.
- Ibn Amir al-Hajj al-Halabi (٨٧٩AH), The report and ink on the edit in the principles of jurisprudence that combines the Hanafi and Shafi'i concepts, edited by: Abdullah Mahmoud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, ١٩٩٩AD.
- Ibn al-Qayyim al-Jawziyyah (٧٥١AH), Interest deposits, edited by: Ali al-Omran, Publications of the Islamic Jurisprudence Academy, Jeddah, D.T.
- Ahmed bin Muhammad al-Fayoumi (٧٧٠AH), The Enlightening Lamp, Lebanon Library, Beirut, ١٩٨٧AD.
- Ismail bin Hammad Al-Jawhari (٣٩٣AH), Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiya, edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, ٤th edition, Dar al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, Lebanon, ١٩٩٠AD.

- Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel (769 AH), Explanation of Ibn Aqeel on Ibn Malik's Alfiyyah, edited by: Muhammad Muhyiddin, Modern Obour Press, Cairo, 2004 AD.
- Tammam Hassan, The Arabic Language, Its Meaning and Structure, Al-Najah Al-Jadeeda, Casablanca, Morocco, 1994 AD.
- Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (911 AH), Al-Mizhar fi Sciences of Language and its Types, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim and others, 3rd edition, Dar al-Turath, Cairo.
- Jamal al-Din Muhammad bin Makram bin Manzur (711 AH), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1968 AD.
- Hussein Al-Shammari, A Message on the Statement of Al-Muhasil with the Source, written by: Allama Amir Badshah (987 AH), Journal of the Islamic University College/Al-Najaf Al-Ashraf, Volume: 1, Issue: 47, 2018 AD.
- Khaled bin Abdullah Al-Azhari (905 AH), Explanation of the statement for clarification, edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Aswad, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2000 AD.
- Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (175 AH), Al-Ain, investigated by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Rashid, Iraq, 1985 AD.
- Saad al-Din Masoud al-Taftazani (792 AH), Explanation of the reference to the clarification of the text of the revision in the principles of jurisprudence, edited by: Zakaria Amirat, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
- Saeed Abdul Hamid, The semantic differences between the explicit source and the memetic source in the Holy Qur'an, Journal of the College of Islamic Sciences/University of Baghdad, Volume: 1, Issue: 59, 2019 AD.
- Diya al-Din al-Iraqi (1361 AH), Ingenuity of ideas in assets, Report: Hashim Amoli, Scientific Press, Najaf al-Ashraf, 1370 AH.
- Abd al-Rahim bin al-Hasan al-Asnawi (772 AH), The end of the responsibility in explaining the principles curriculum, Alam al-Kutub, Beirut.
- Abdul Maqsoud Muhammad, The Concept of Morphological Derivation and its Development in the Books of Grammarians and Fundamentalists, Alam al-Kutub Magazine/Riyadh, Volume: 23, Issue: 5-6, 2002 AD.
- Ali bin Ahmed Ibn Hazm Al-Andalusi (456 AH), Arbitrator in the principles of rulings, edited by: Ahmed Muhammad Shaker, Al-Asima Press, Cairo, 1947 AD.
- Ali Al-Sistani, Al-Rafid In the science of origins, Dar Al-Mufikh Al-Arabi, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1994 AD.

- Fadel Al-Samarrai, Meanings of Buildings, 3rd edition, Dar Ammar, Jordan, 2007 AD.
- Muhammad Baqir al-Sadr, Lessons in the Science of Principles, edited by: The Committee Affiliated to the International Conference of the Martyr Imam al-Sadr, 8th edition, Shariat Press, Qom, 1463 AH.
- Muhammad ibn al-Hasan ibn Duraid (321 AH), Language population, edited by: Dr. Ramzi Baalbaki, 1st edition, Dar al-Ilm Lil-Millain, Beirut, Lebanon, 1987 AD.
- Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi (817 AH), Al-Qamoos Al-Muhit, 2nd edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Press, Egypt, 1952 AD.
- Muhammad Al-Khader, The Name of the Source in Dictionaries, Journal of the Arabic Language Academy/Cairo, Volume: 8, Issue: 8, 1955 AD.
- Muhammad Reda al-Muzaffar, Fundamentals of Jurisprudence, 1st edition, Dar al-Ghadir, Qom, 1432 AH.
- Muhammad Sadiq Al-Tabrizi (1351 AH), Derivatives, edited by: Dr. Adel Al-Nasawi, 1st edition, Dar Safaa, Amman, 2022 AD.
- Muhammad Ali Al-Thanawi (1158 AH), Exploration of the Terminology of Arts and Sciences, edited by: Dr. Ali Dahrouj, 1st edition, Library of Lebanon Publishers, Beirut, 1996 AD.
- Muhammad Ali Al-Kazemi (1365 AH), Benefits of Principles from the Testimonies of the Role Model of Jurists and Mujtahids and the Seal of Fundamentalists, Mirza Muhammad Hussein Al-Gharwi Al-Naini, Islamic Publishing Foundation, Qom, 1404 AH.
- Murtada Al-Shirazi, Lying in Reform, 1st edition, Al-Tiqa Cultural Foundation, Najaf Al-Ashraf, 2017 AD.
- Mazhar Al-Fahdawi, The authority of reason among fundamentalists, a comparative fundamentalist study, manuscript doctoral thesis, International Islamic Sciences University, Sheikh Nuh Al-Qudah College of Sharia and Law, Amman, 2014 AD.
- Mustafa Jamal al-Din, Grammatical Research among the Fundamentalists, 2nd edition, Dar al-Hijra, Qom, Iran, 1405 AH.
- Mustafa Al-Ghalaini, Collector of Arabic lessons, edited by: Dr. Abdel Moneim Khafaja, 28th edition, Modern Press, Beirut, Lebanon, 1993 AD.
- Hadi Al Radi, Conditions for the Flow of Practical Principles (No Harm Rule), article published on the Internet, website: School of Jurisprudence, http://eshia.ir/feqh/archive/text/alerazi/osool/.